Ashur Journal of Legal and political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 3(No.1), pages: 405-431 (2026)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

The dialectic of the relationship between transitional justice and peacebuilding in multicultural societies

Dr.Aliaa Mohammed Tarish
College of Political Science - Al-Nahrain University , aliaa.mohammed@nahrainuniv.edu.iq

ARTICLE INFORMATION

Received:23 Jan 2026
Accepted:27 Jan 2026
Published:1 Mar 2026

Keywords: (transitional justice, peacebuilding, multiculturalism, reconciliation, post-conflict, .collective memory)

ABSTRACT

The need for sustainable peace has become paramount in light of the conflicts, wars, and ethnic and political disputes that have plagued multicultural societies. This has led to the adoption of mechanisms such as "transitional justice" to address the legacy of gross human rights violations. Transitional justice is thus closely linked to peacebuilding efforts, dismantling the root causes of violence, and establishing a new social contract based on non-violence. However, this does not preclude the existence of overlap between the concepts of "transitional justice" and "peacebuilding," given the multiplicity of cultural, social, and ethnic identities and the diversity of their perspectives on reconciliation, accountability, justice, and collective memory.

While transitional justice is considered a mechanism for peacebuilding in multicultural and multi-identity societies, its implementation can sometimes be more complex, especially when it is coupled with the exclusion, marginalization, and non-recognition of minorities. This can transform transitional justice into a mechanism that perpetuates division and fragmentation in multicultural societies rather than transcending them.

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثالث (العدد الاول)، الصفحات:405-431، (2026) ISSN: 3005-3269
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

جدلية العلاقة بين العدالة الانتقالية وبناء السلام في مجتمعات التعددية الثقافية

م.د علياء محمد طارش
كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، aliaa.mohammed@nahrainuniv.edu.iq

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام : ٢٣ كانون الثاني ٢٠٢٦
تاريخ القبول :٢٧ كانون الثاني ٢٠٢٦
تاريخ النشر : ١ اذار ٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية: العدالة الانتقالية، بناء السلام، التعدد الثقافي، المصالحة، ما بعد النزاع، الذاكرة الجمعية

الملخص

لقد برزت الحاجة للبحث عن السلام المستدام في ظل وجود الصراعات والحروب والنزاعات العرقية والسياسية التي شهدتها مجتمعات التعددية الثقافية، مما دفعها في الانطلاق نحو آليات "العدالة الانتقالية"؛ وذلك لمعالجة إرث الانتهاكات الجسيمة ضد حقوق الإنسان، لترتبط العدالة الانتقالية بذلك ارتباطاً وثيقاً بمساعي بناء السلام وتفكيك مسببات العنف، وتأسيس عقد اجتماعي جديد قائم على اللاعنف، إلا إن ذلك لا يعني عدم وجود تقاطع بين مفهوم "العدالة الانتقالية" و "بناء السلام"، نظراً لتعدد الهويات الثقافية والاجتماعية والأثنية وتنوع أفكارها حول مفاهيم المصالحة والمساءلة والإنصاف والذاكرة الجمعية .

فالعدالة الانتقالية وإن عدت آلية لبناء السلام في مجتمعات التعددية الثقافية والهويات، فإن تطبيقها أحياناً يكون أكثر تعقيداً لاسيما عندما تقترن بإقصاء وتهميش الأقليات وعدم الاعتراف بها، مما يجعل من العدالة الانتقالية مجرد آلية تعمل على إعادة إنتاج الانقسام والتفكك في المجتمعات المتعددة الثقافات بدلاً من تجاوزه .

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مقدمة

تعد العدالة الانتقالية إحدى أهم وأبرز الآليات السياسية والقانونية التي تلجأ إليها الدول والمجتمعات لاسيما المتعددة الثقافات التي عانت من الصراعات والحروب، بصورة دافعتها نحو المطالبة بإرساء السلام لمرحلة ما بعد النزاع، والعمل على تحقيق المصالحة ومعالجة آثار الانتهاكات الجسيمة ضد حقوق الإنسان، ومن هنا فإن العدالة الانتقالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمساعي بناء السلام، وشكلت مدخلاً مهماً يهدف إلى تحقيق الاستقرار وترميم النسيج الاجتماعي، وإعادة بناء المؤسسات على وفق أساس يراعي التعدد الثقافي، وعليه فإن تحقيق العدالة الانتقالية في المجتمعات المتعددة الثقافات ليس مجرد إجراءات قانونية أو محاكمات، إنما يتطلب معالجة أسباب العنف ورواسب الصراع من جهة، والتأسيس لمصالحة عادلة تضمن التمثيل العادل للثقافات المتعددة في النظام السياسي من جهة ثانية، مما يسهم في النهاية بتحقيق السلام العادل والمستدام الذي يعزز الاستقرار السياسي والاجتماعي في المجتمعات المتعددة الثقافات .

أولا: أهمية البحث: تنبع أهمية البحث في توضيح العلاقة الجدلية بين العدالة الانتقالية وبناء السلام على الصعيدين النظري والتطبيقي، وتبيان كيفية إن تحقيق العدالة الانتقالية الشاملة التي لا تستثني أحداً يؤسس لبناء سلام حقيقي ومستدام، لاسيما عندما يتم مراعاة السياقات الثقافية الاجتماعية في المجتمعات المتعددة الثقافات التي عانت في فترات ما من النزاعات والحروب أو التغيرات السياسية الكبرى .

ثانياً: إشكالية البحث : تنطلق إشكالية البحث من سؤال مركزي رئيس: (هل تستطيع آليات العدالة الانتقالية أن تسهم ببناء السلام العادل والمستدام الذي يتم فيه استيعاب التنوع الثقافي في المجتمعات المتعددة الثقافات)؟ ومن هذا التساؤل تتفرع مجموعة أسئلة :

1- هل يمكن إن يمثل تطبيق العدالة الانتقالية مدخلاً مهماً وفعالاً لبناء السلام في المجتمعات المتعددة الثقافات؟ أم إنه قد يتحول لعامل توتر يعيق بناء السلام العادل والمستدام في ظل اختلاف السرديات الثقافية .

2- هل تستطيع آليات العدالة الانتقالية أن تنجح بإقامة توازن حقيقي بين مقتضيات الإنصاف الثقافي الذي يقتضي محاسبة الجناة ومرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، وبين متطلبات الاستقرار السياسي الذي يقتضي تعزيز التعايش المشترك في المجتمعات المتعددة الثقافات بعيداً عن تكريس سرديات المنتصر والفئة المهيمنة ثقافيا؟ .

ثالثاً: فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها : ((إنه كلما تم تطبيق آليات العدالة الانتقالية بصورة شاملة ومتوازنة يتم فيها مراعاة التنوع والتعدد في الثقافات لاسيما التي عانت من الاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان، كلما زاد ذلك من فرص نجاح بناء السلام العادل والمستدام)) .

رابعاً: هدف البحث : يهدف البحث إلى تحليل واستكشاف الكيفية التي يؤثر فيها التنوع والتعدد الثقافي في تشكيل الأفكار والتصورات والنظريات على صعيد الفكر والواقع السياسي حول أهمية وتطبيق العدالة الانتقالية بكونها آلية لبناء السلام، فضلاً عن تحليل مدى قدرة برامج آليات العدالة الانتقالية على تحقيق المصالحة والسلام الدائم في المجتمعات المتعددة الثقافات والهويات .

خامساً: منهج البحث : لقد تم توظيف المنهج التاريخي في هذا البحث لتتبع مسار التطور التاريخي للعدالة الانتقالية وبناء السلام في المجتمعات المتعددة الثقافات، فضلاً عن توظيف المنهج التحليلي لتفسير أثر ومدى نجاح برامج العدالة الانتقالية في بناء السلام في مجتمعات التعددية الثقافية التي شهدت انتهاكات لحقوق الإنسان.

سادساً: هيكلية البحث : استناداً إلى إشكالية البحث وفرضيته تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث وكل مبحث احتوى على مطلبين فضلاً عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات، إذ خصص المبحث الأول لبحث مفهوم العدالة الانتقالية وبناء السلام وتطوراتهما المعاصرة، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه للنظريات والمدارس الفكرية المفسرة لتطور مفهوم بناء السلام، أما المبحث فتضمن بحث مقومات التوفيق بين العدالة الانتقالية وبناء السلام .

المبحث الأول

مفهوم العدالة الانتقالية وبناء السلام وتطوراتهما المعاصرة

تعد العدالة الانتقالية من المفاهيم التي شغلت اهتمام المفكرين والكتاب، إذ برزت بوصفها تمثل إطاراً معيارياً لمعالجة إرث الانتهاكات الجسيمة ضد حقوق الإنسان، ومنع تكرار العنف في مجتمعات التعددية الثقافية الخارجة من النزاعات أو التي عانت الاضطهاد في الأنظمة الاستبدادية، وقد شهدت العدالة الانتقالية عدة تطورات معاصرة تجاوزت البعد القانوني لتشمل البعدين الثقافي والاجتماعي، مما اسهم بظهور النقاشات الفكرية والنقدية حول علاقتها ببناء السلام المستدام في مجتمعات التعددية الثقافية، وهذا ما سيتم إيضاحه في مطلبين :

المطلب الأول

مفهوم العدالة الانتقالية وتطوراتها المعاصرة

تعد العدالة الانتقالية من أبرز المفاهيم الحديثة التي شغلت الأكاديميين وصناع القرار السياسي المعنيين بسياسات حل النزاعات وتوثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المجتمعات الخارجة من النزاعات أو التي شهدت أنظمة استبدادية قمعية، وعليه يشمل مفهوم العدالة الانتقالية "كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولة التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة" وذلك عبر مختلف الآليات منها : برامج التعويض، الحق في معرفة وكشف حقيقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، جبر الضرر، والإصلاح المؤسسي[1]. ولقد مر مفهوم العدالة الانتقالية بعدة مراحل تاريخية أسهمت في صياغة وكالآتي :

1- **المرحلة الأولى**: تطور مفهوم العدالة الانتقالية في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة من خلال التجريم والمحاكمات مثل (نورمبرج) في ألمانيا عام (1945) التي حكم فيها بالإعدام على القادة النازيين أمثال: (المارشال هرمان و ألفردر زونبرغ) وغيرهم مما كانوا مسؤولين عن مذابح وأعمال قتل جماعي، ومثل محاكمات (طوكيو) عام (1946) التي اختصت بالنظر في الجرائم ضد السلام والإنسانية ومخالفة قوانين واعراف الحرب، وأهم ميكانيزم لعمل العدالة الانتقالية في هذه المرحلة هو إقرار اتفاقية الإبادة الجماعية عام (1948) من قبل الأمم المتحدة ودخولها حيز التنفيذ عام (1951)، لمنع انتهاك حقوق الإنسان بقصد القتل او الضرر الجسدي أو الروحي لجماعة ما، وإخضاعها لظروف معيشية يراد بها التدمير المادي الكلي أو الجزئي لجماعة أثنية أو قومية أو دينية، ليشكل مرتكبو انتهاكات حقوق

الإنسان مركز اهتمام في مساع تحقيق العدالة الانتقالية أثناء الحرب الباردة، لكن ركد هذا الاهتمام نوعاً ما مع انهيار الاتحاد السوفيتي[2].

2- **المرحلة الثانية :** بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1990 وظهور التغيرات السياسية الحادة في دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وأجزاء من أفريقيا، شهد مفهوم العدالة الانتقالية تطوراً كبيراً مع تزامن مع "تكوين الديمقراطيات" [*]، وانتشار الثقافة الديمقراطية التي عدت القيمة العليا التي بموجبها تقدم أية المجتمع، وهنا أصبحت عملية بناء الديمقراطية لابد وان توازيها تاريخياً عملية أخرى الا وهي "العدالة الانتقالية" التي تتيح للدولة تأسيس شرعيتها على وفق أسس جديدة قائمة على العدالة، واحترام حقوق الانسان وبناء المساواة بين المواطنين جميعاً[3]، ومحاكمة الأنظمة السياسية عن الإبادة الجماعية وقتل المعارضين السياسيين والمختلفين سياسياً وايديولوجياً مع حكوماتهم، لتظهر العدالة الانتقالية كحلقة وصل بين الديمقراطية وبين العدالة، لتتجاوز فكرة المحاكمات بآليات أخرى مثل اللجوء إلى آلية "لجان الكشف عن الحقيقة"[4**] لأجل استعادة الذاكرة ونشر تاريخ صحيح لانتهاكات [5]، واللجوء الملاحقات القضائية بهدف إنهاء ثقافة " الإفلات من العقوبة"، كما تم اللجوء إلى التعويضات لجبر الضحايا وإصلاح مؤسسات الدولة لاسيما الجيش والأمن والقضاء لأجل "بناء دولة مؤسسات" فاعلة وشرعية تقوم على النزاهة والشفافية والمراقبة والمحاسبة وصولاً إلى عقد اتفاقات المصالحة لاسيما الدول التي شهدت حروب أهلية وصراعات حادة، بهدف بناء سلم أهلي وضمان عدم العودة الصراعات والعنف والانتهاكات ضد حقوق الإنسان[6] .

3- **المرحلة الثالثة:** تطور فيها مفهوم العدالة الانتقالية مع تشكيل المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بفتح ملفات الأمن الداخلي السابق في ألمانيا، والعمل على منع وصول منتهكي حقوق الإنسان إلى السلطة السياسية تحت مسمى "عمليات التطهير" في تشيكوسلوفاكيا عام 1991، فضلاً عن تشكيل "لجنة الحقيقة والمصالحة" في جنوب افريقيا عام 1991 التي كان لها دور مهم في دفع المجتمعات والدول الأخرى لتبني العدالة الانتقالية[7]، ومنها يوغسلافيا التي أنشأ فيها عام 1993 مجلس الأمن محكمة دولية مؤقته اختصت بمحاكمة المسؤولين عن الحرب وجرائم الابادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية[8]، كما اختصت "المحكمة الجزائية الدولية" في يوغسلافيا للنظر في النزاعات العرقية وما آلت إليه من مجازر وانتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان، ولاسيما ضد الأقليات في المجتمعات ذات التعددية الثقافية ومنها الشعوب المسلمة في البوسنة والهرسك وكوسوفو وصربيا[9]، كما أنشأت "المحكمة الجنائية الدولية" الخاصة برواندا في 1994 للحكم على ضحايا من قبيلتي (التوتسي) الذين عدتهم المحكمة بأنهم جماعة بشرية تعرضت إلى إبادة جماعية، و(الهوتو) الذين عدتهم المحكمة جماعة بشرية لاسيما المعدلين منهم بكونهم جماعة سياسية تعرضت لجرائم ضد الإنسانية [10].

وقد أدى تكرر النزاعات إلى زيادة حالات تطبيق العدالة الانتقالية، وجعل المحاكمات الجزائية لا تقتصر على مكان وزمان محدد، إذ اتخذت محكمة رواندا من مدينة أروشا في تنزانيا مقر لها، وهنا لم تحترم مقاييس العدالة الانتقالية في تحديد المكان، ولأن تنزانيا كان لها اليد في الاشتراك ببعض أعمال العنف في رواندا، فقد زالت منها صفة الحياد وهي أول صفة تشطرها العدالة في تحديد مكان مقر المحكمة الجنائية الدولية[11]، وفي 1998 ظهرت الحاجة إلى نظام قانوني دولي جنائي متكامل المبادئ والقواعد الدولية، وعليه تم إقرار النظام الأساسي لـ"المحكمة الجنائية الدولية" كآلية رسمية دولية

تشكلت اساساً نتيجة غياب المساءلة الجزائية لمرتكبي أكبر الجرائم قسوة وبشاعة، ودخلت حيز التنفيذ في يوليو 2002، ويمكن من خلالها ملاحقة ومراقبة الأشخاص الذين يرتكبون جرائم ضد الإنسانية مثل: جرائم الإبادة والحرب والعدوان، كما ارتفعت الأصوات المنادية للحد من الأخذ بمبدأ الحصانة التي يتمتع بها كبار المسؤولين سواء أكانوا عسكريين أم مدنيين لتصبح الحصانة استثناء وليس قاعدة [12].

وقد تطور مفهوم العدالة الانتقالية بظهور المراكز الدولية والمنظمات غير الحكومية مثل "المركز الدولي للعدالة الانتقالية" عام 2001 و"مركز دراسة العنف والمصالحة" عام 2009، وكان الهدف منها تعزيز المصالحة المستدامة، وفهم حلول الصراع والعدالة الانتقالية وبناء الدولة الديمقراطية، وإنشاء شراكات استراتيجية فعالة مع مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية في مجال بناء السلام، وإعادة المصالحة على مستوى المجتمع المحلي والدولي لاسيما في مجتمعات التعدد الثقافي والديني والإثني مثل : (رواندا، كمبوديا، ليبيريا، وتيمور الشرقية) التي حاولت بعد صراعها محاكاة تجربة جنوب أفريقيا في اتباع المصالحة الوطنية [13].

يتضح مما سبق إن مفهوم العدالة الانتقالية ارتبط مع التغيرات التي شهدتها المجتمعات المتعددة الثقافات في أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحولها إلى أنظمة ذات تعددية ديمقراطية تبنى تحقيق العدالة الانتقالية لنقل مجتمعاتها من حالة الصراع والعنف إلى حالة التوافق والاندماج واللاعنف والسلام، ومثل ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا وأمريكا الجنوبية وجنوب أفريقيا، الأمر الذي يدل على أن تحقيق العدالة الانتقالية والسلام والديمقراطية في المجتمعات المتعدة الثقافات مرهون بمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان، وإنصاف الضحايا وضمان عدم تكرار المآسي، وذلك بإقرار "اتفاقيات السلام" و"عمليات التسوية السلمية" التي لا تزال مستمرة حتى الآن، ويتم فيها اللجوء إلى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي كآلية دائمة لمحاسبة مرتكبي المجازر والانتهاكات الخطيرة ضد حقوق الإنسان .

المطلب الثاني : مفهوم بناء السلام وتطوراته المعاصرة : يعد مفهوم بناء السلام من المفاهيم الحديثة نسبيا إذ يشير إلى "عمليات إصلاح البنية التحتية، وبناء المؤسسات في الدولة أو الدول محل الصراع من أجل إيجاد الظروف الملائمة لتحقيق السلام وضمان عدم العودة إلى الصراع مرة أخرى"، فالهدف من عملية بناء السلام هو السعي لحل الصراع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية كافة، وعدم الاقتصار على التسوية من الناحيتين السياسية والعسكرية فقط، وتكمن أهميته بأنه يستكمل الحلقة المفقودة فيما يتعلق بدور المنظمات الدولية لاسيما الأمم المتحدة في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين من ناحية، ودورها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى [14].

وقد ظهرت الملامح المبكرة لمفهوم بناء السلام مع الرئيس الأمريكي السابق (ودرو ولسن)، وذلك بعد الحرب العالمية الأولى التي دفعت الدول والقيادات السياسية للتواصل والمفاوضات بشأن إنهاء الصراع وحالة الرعب من الحرب، التي أودت بحياة الملايين من البشر لم يبقى منهم سوى النصب التذكارية في القرى والمدن والكنائس، كما اطلقت الشعارات الشعبية "الحرب لإنهاء الحروب" و" لنجعل العالم آمناً لتحقيق الديمقراطية"، لكن ذلك لم يقلل من خسائر الحرب، وهنا طرح (ولسن) فكرة "التسوية السلمية" بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وذلك بإنشاء "عصبة الأمم" تكون قادرة على ضمان تحقيق "السلام الدائم"، وقد رحب بهذه الفكرة العديد من المفكرين الليبراليين، والمفكرين المنتمين للمدرسة المثالية ومنهم (جان سموتس) و(ليونارد وولف) [15]، ودعم المثاليون موقف(ويسلن) فيما يتعلق بفكرة أن الدول المحبة للسلام ستكون ليبرالية- ديمقراطية تؤمن بالقيم العالمية للسلام والعدالة والحرية السياسية والاقتصادية والرفاهية

الاجتماعية وتحترم حقوق الإنسان[16]، وبدأت عصبة الأمم أعمالها في جنيف عام 1920 ونجحت في تسوية المنازعات الإقليمية بالطرق السلمية بين فنلندا والسويد حول جزر اولندا، وبين بولندا وألمانيا حول سيسيليا العليا، وبين تركيا والعراق حول مدينة الموصل، وخففت ازمة اللاجئين في ورسيا، وكافحت تجارة الأفيون الدولية، ومنحت العديد من الدول في آسيا وافريقيا حق الاستقلال عام 1945 الذي جاء مصحوباً بالعنف وعدم الاستقرار والأمان على المدى البعيد، والذي كان بمثابة قنبلة موقوتة تسببت بزوالها؛ وذلك بعد ان فشلت بمنع وقوع الحرب العالمية الثانية، لتكون بعدها نواة لانطلاق المنظمات مثل: (منظمة العمل الدولية ، منظمة الأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية الحالية) [17].

وبعد الحرب العالمية الثانية تكررت فكرة السلام المبني على الحرب أو ما يسمى "الحرب التي تنهي جميع الحروب"، التي عدت خطأ مأساوي تسببت بانتهاكات لحقوق الإنسان، والقضاء على القيم والمبادئ النبيلة، واختراق الحدود التي كانت عرضة لخطر الهجوم المادي العسكري والفكري الأيديولوجي الذي يجعل المجتمعات عرضة لتهديد وخطر التدمير[18]، وهنا لم تهتم منظمة الأمم المتحدة بالصراعات المحلية للمجتمعات المتعددة الثقافات باستثناء حالات محدودة مثل مراقبة حالة النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية عام 1960، والسبب يعود بالأساس لعدم فاعلية حكومة الدول التي عانت التفكك والنزاع، وافتقراها للشرعية الشعبية والدستورية كما حالة (راوندا وصربيا)، مما دفع منظمة الأمم المتحدة للتحول لأسلوب" الدبلوماسية الوقائية" بهدف حفظ السلام ومنع نشوء وتصاعد وانتشار المنازعات ووصولها للصراعات، عن طريق الترويج لحكم القانون والتعافي الاقتصادي، وبناء الإدارة المدنية والمؤسسات العسكرية تحت مسمى "بناء السلام والتحول الديمقراطي" كما في (كوسوفو وتيمور ليشتي)، أو عن طريق نزع أسلحة المتحاربين وإزالة الالغام وإعادة توطين اللاجئين والاشراف على الانتخابات كما في (كمبوديا وهايتي)، أو عن طريق تعزيز السلام واحترام حقوق الانسان كما في (الصومال وموزنبيق)[19]. وهنا يمكننا القول: أنه مفهوم بناء السلام كفكرة عملية تم تبنيها لمواجهة تهديدات انتشار النزاعات والحروب، إلا إن تعريفه كمفهوم علمي ارتبط مع ظهور النظريات على مستوى الفكر السياسي، والمدراس على صعيد العلاقات الدولية التي قدمت مفهومها حول بناء السلام وأهمية في المجتمعات المتعددة الثقافات .

المبحث الثاني

النظريات والمدارس الفكرية المفسرة لتطور مفهوم بناء السلام

لقد تعددت النظريات والمدارس الفكرية التي سعت إلى تفسير تطور مفهوم بناء السلام في الفكر السياسي والعلاقات الدولية، وذلك تبعاً لاختلاف السياقات التاريخية والفكرية التي نشأ فيها، فقد انطلقت بعض مقاربات النظريات والمدارس الفكرية من الناحية السياسية على المنظور الليبرالي الذي يربط السلام بالديمقراطية، في حين ركزت أخرى على البعد البنيوي والاقتصادي للنزاعات، فيما ركزت أخرى على الجانب النقدي بتفكيك التصورات التقليدية للسلام، وذلك عبر إبراز دور الهوية والثقافة والسلطة، وهذا ما سيتم إيضاحه في مطلبين :

المطلب الأول

النظريات السياسية المفسرة لتطور مفهوم بناء السلام

لقد تطور مفهوم بناء السلام مع ظهور عدد من النظريات التي قدمها عدد من المفكرين والكتاب الذين أشاروا إلى أهمية بناء السلام، والتي مثلت بدورها إطاراً تحليلياً لفهم تعقيدات عملية بناء السلام ومراحل تطوره المعاصر ومن هذه النظريات هي :

أ- **نظرية السلام السلبي والإيجابي لـ(يوهان غالتونغ) :** قدم هذه النظرية عالم الاجتماع النرويجي(يوهان غالتونغ) الذي عرف عام 1969 بـ(أب دراسات وابحاث بناء السلام)، ورأى أن "إعادة بناء السلام" بشكله السلبي والإيجابي يرافقها إعادة بناء الدول الخارجة من الحروب، وأدرج ضمنهما ثلاث استراتيجيات: (حفظ السلام) تعد مؤقتة لخلق الشروط اللازمة لمنع تكرار العنف[20]، واستراتيجية (تحقيق السلام) التي تشجع المفاوضات وتسوية الصراعات السياسية الكامنة وراء العنف، وهو ما تم تبنيه مؤسساتياً في الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، ومناقشته من قبل الأمين السابق (بطرس غالي) في خطة السلام لعام 1992 التي عدت نقلة نوعية وثورية لبناء السلام في دول ومجتمعات ما بعد الحرب، أما استراتيجية (بناء السلام) فهي مكملة للاستراتيجيتين السابقتين لإعادة الدول لحالة السلام الأولى[21]، ويضمن السلام السلبي غياب العنف المباشر(الحروب، الصراعات، الاضطهاد، والشر) سواء أكان مادي أم سيكولوجي أم معنوي أم بنيوي أم ثقافي، ويتحقق السلام السلبي عن طريق (حفظ السلام)، أما السلام الإيجابي فيتضمن غياب العنف الثقافي والبنيوي "الهيكلي" غير المباشر كالحياة في حالة الفقر والخوف والاذلال، والقتل نتيجة الخوف والمجاعة القاتلة، ويتحقق السلام الإيجابي عن طريق (صنع وبناء السلام) عندما تسود حالة الانسجام والخير، وتعزز الروابط الإنسانية والقيم المشتركة كالاحترام والقبول ومساعدة الآخرين، مما يؤدي إلى بناء السلام المستدام الذي يهدف لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات العنيفة والعمل على توظيف القدرات المحلية للإدارة السليمة لمرحلة "ما بعد النزاع" [22].

ب- **النظرية الديمقراطية التوافقية :** تقوم هذه النظرية التي قدمها عالم السياسة الهولندي(آريند لايبهارت) عام 1969على عنصري الاندماج والاجماع، الذين يعدان من المتطلبات الرئيسة لبناء السلام والديمقراطية الشرعية والمستدامة لاسيما في المجتمعات المنقسمة، التي تسعى لتجاوز مخاطر العنف لمرحلة ما بعد الصراع وتطبيق الأنموذج التوافقي القائم على الاعتدال [23]، وعلى تقاسم السلطة السياسية في الدول الغربية ذات التعدد الثقافي والتنوع الاجتماعي مثل بلجيكيا والنمسا وسويسرا وماليزيا، وكذلك الدول والمجتمعات العربية ذات التعددية الثقافية مثل العراق ولبنان التي اخذت بالديمقراطية التوافقية؛ كونها استراتيجية لإدارة النزاعات بواسطة التعاون والوفاق[24]، ولابد من الإشارة أن التقسيم يكون هنا للسلطة والإدارة وليس تقسيم البلد أو الأرض أو الشعب بهدف اشتراك الأقليات الثقافية في الحكم، وعلى الرغم من إن الديمقراطية التوافقية تقوم على تقبل الآخر والمساواة السياسية بين المواطنين في الإدارة وحق الاعتراض وتعزز العيش بسلام واستقرار، إلا إنها تنتقد بكونها تسهم بتعميق الانقسام؛ لأنها تنمي الشعور بالانتماء إلى مجموعة وقطاع صغير داخل الأمة، أو تشكل أمة جديدة بحجة التمتع بحق التعددية الذي تراه شعاراً وسلوكاً يجعل

من قبول الأخر شرط وجود الذات والأخر، مما يحقق الاستقرار والسلام والعدل والحياة الأمنة الهانئة لسكان البلد المتوافق[25].

ت- **نظرية العدالة التصالحية :** تركز هذه النظرية على استعادة العلاقات المجتمعية عبر الحوار واحترام المؤسسات الديمقراطية الشرعية، وجبر الضرر وتقديم التعويضات للمتضررين من الأقليات للثقافات المحلية، ويعد عالم الاجتماع الأمريكي (هوارد زير) أول من صاغ مفهوم ونظرية العدالة التصالحية التي تم تطبيقها في دول أمريكا الشمالية ولاسيما كندا، ويرى (زير) أن الدولة مسؤولة عن تحقيق التعايش وبناء السلام والتصدي للمخالفات القانونية، ومثال ذلك ما حدث في كندا عام 1974 حول قضية تخريب الممتلكات في مدينة كيتشنر، إذ قام فيها نظام مراقبة السلوك بمقابلة الضحايا والجناة الذين قدموا الاعتذار ودفع التعويض عن الاضرار[26]، لتكون فيما بعد فكرة العدالة التصالحية آلية لحل الصراعات والجرائم والمشكلات والنزاعات العرقية في المجتمعات المتعددة الثقافات عن طريق "الدبلوماسية الموازية" بوصفها الحل البديل للنزاعات، إذ يمكن تشارك فيها الكنائس والجامعات والمنظمات غير الحكومية بهدف الوصول إلى حلول غير عنفية كالوساطة الجنائية والعائلية التي سادت على المستوى المحلي للدول الأنجلوساكسونية مثل كندا بداية السبعينات، التي لجأت للعدالة التصالحية لحل النزاعات وبناء السلام وتعويض الضرر، وذلك بهدف تجنب معاودة الانتهاكات عبر حوار بناء يجمع بين المعتدي والضحية والجماعات التي ينتمون إليها، في إطار توافقي يتيح تحسن العلاقات بين المعتدي والضحية، ويدمج المعتدي بمجتمع ديمقراطي يحترم القانون[27].

ث- **نظرية السلام الديمقراطي** : تم طرحها من قبل الكاتب السياسي الأمريكي (مايكل دويل) عام 1983 استناداً إلى الحجة "الكانطية" للسلام الدائم، والالتزام الأيديولوجي بحقوق الانسان وحرية التعبير والمساواة، والتركيز على فكرة الدول الديمقراطية "الليبرالية الجمهورية" لا تحارب بعضها بعض، إذ إنها تحترم القانون ولا تميل للعنف، لكنها يمكن أن تكون عرضة لخطر خوض الحرب عندما تكون حديثة العهد بالليبرالية، وقد اعتمد هذه النظرية الرئيس الأمريكي السابق(بيل كلنتون) عام 1994 في خطابه السياسي الذي برر فيه إن غياب الحرب في الدول الديمقراطية يدفع السياسات الامريكية نحو تعزيز نشر الديمقراطية في أوروبا الوسطى والشرقية بعد حقبة الحرب الباردة، إذ إن غياب التمثيل الديمقراطي واحترام حقوق الانسان يجعل الدول غير الديمقراطية "التسلطية" تميل لحرب ومنطق القوة بدل التعاون والوفاق[28]، وهنا فأن نظرية السلام الديمقراطي ترتبط مع نظرية "السلام الليبرالي" المرتبط بانتشار الرفاهية واقتصاد السوق الحر، وتنامي الاعتماد المتبادل في العلاقات التجارية المتداخلة، مما يبعد الحرب ويجعل السلام ممكناً، وإن حدث تدخل عسكري يكون للأغراض الإنسانية بهدف ضم الدول غير الليبرالية، ففي عصر العولمة الليبرالية تمارس المؤسسات مثل الاتحاد الأوروبي الضغط على دول وسط وشرق أوروبا للانضمام إلى النظام الليبرالي والدخول في مبادرات نزع السلاح المتبادل وتسوية النزاعات بالطرق السلمية[29]، وفي هذا الشأن يرى الفيلسوف الأمريكي (جون رولز) أن نظرية "السلام الديمقراطي" تقوم على فكرة العدالة ونشر مبادئ المساواة والاحترام لمختلف الشعوب والثقافات، لذلك رفض (رولز) مفهوم السلام بموجب اطروحة الواقعية السياسية التي ترى أن الدول حقائق سياسية متورطة في صراع ليس له نهاية من أجل الثروة والسلطة، كما رفض فكرة السلام من خلال المؤسسات السياسية والاجتماعية فهي في نظره تمثل أداة لتغير التوازن بين الشعوب والمجتمعات المتعددة

الثقافات[30]، مما يؤدي بالنهاية لفشل الديمقراطية والسلام معاً فكل مجتمع له قيمة وخصوصيته الثقافية والاجتماعية التي يتم تجاهلها وعدم الاعتراف بها لتطوير المؤسسات مثل مؤسسة الانتخابات، أو في اجراء الانتخابات المبكرة، مما يزيد من فرص العنف في مجتمعات ما بعد الصراع بكونها غير معتادة على القيم الديمقراطية [31].

ج- **نظرية الاعتراف :** لقد سعى الفيلسوف الألماني(اكسل هونيث) من خلال نظرية الاعتراف إلى تأكيد أهمية الترابط والانسجام والتفاعل الذي يسهم في تحقيق الحياة الأمنة الطيبة القائمة على "الاندماج بنيوي" والاعتراف المتبادل والانفتاح على الآخرين "الغير" بعيداً عن الانغلاق ومختلف أشكال الصراع الاجتماعي، الذي يراه (هونيث) شكل من أشكال الأمراض الاجتماعية للمجتمع الرأسمالي القائم على التفاوت بين الطبقات الاجتماعية الذي يدفعها للمطالبة بالتحرر والعدالة، وهو ما يشير إليه نفسه الفيلسوف الألماني (هابرماس) الذي يرى أن الاعتراف نمط من الاحترام المتبادل وبراديغم التواصل "التوافقي" التذاوتي بعيداً عن الصراع الذي يعكر صفو السلام[32]، وعليه فالعالم والمجتمع النيوليبرالي اليوم يغيب فيه السلام كما يرى(هونيث)؛ وذلك بفعل سيطرة العقل الأداتي الذي أدى إلى الاستلاب واغتراب الذات عن نفسها وعن الآخر والعالم، الذي تتحكم فيه العقلية الأداتية التي يراها (هابرماس) بأنها استعمار للعالم المعاش الذي يسود فيه حالة اللاعدالة [33].

وتنتقد نظرية الاعتراف لـــ(هونيث) من قبل الفيلسوفة الأمريكية (نانسي فريز) إذ ترى ان العدل له معنى أخلاقي خالص يتم فيه التوزيع المتوازن العادل للثروات بصورة تطبيقية مما يبعد خطر الصراع، أما عند (هونيث) فهو مجرد معنى خلقي صوري ثقافي سيكولوجي خالص، مما يجعله مجرد صدى لثقافة ما بعد الاخلاق بمبادئ متعالية تقترب من الحقوق الفردية، وتبتعد عن اخلاق الواجب والخير والفضيلة وإرادة الحقيقة، مما ينفي قيام بناء مشترك للحياة والعلاقات الإنسانية الإيجابية القائمة على التضامن والتبادل في مرحلة ما بعد الحداثة التي تطالب فيها المجتمعات المتعددة الثقافات بحق الأمن والعدالة وحفظ الكرامة الإنسانية [34].

واستناداً إلى ما سبق ذكره إن بناء السلام مفهوم متطور باستمرار مع تعدد النظريات التي قدمت الإطار المفاهيمي والتحليلي لبناء السلام، وربطته مع آليات العادلة الانتقالية والديمقراطية بما تتضمنه من عمليات مستمرة لتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي، فضلاً عن هذه النظريات وجدت مدارس فكرية قدمت أفكار حول بناء السلام والمصالحة في المجتمعات التعددية الثقافية .

المطلب الثاني

المدارس الفكرية المفسرة لتطور مفهوم بناء السلام

لقد تعددت المدارس الفكرية التي بحثت مفهوم بناء السلام على صعيد الفكر السياسي والعلاقات الدولية والدراسات الأمنية للدول والمجتمعات المتعددة الثقافات، وأهم هذه المدارس هي :

1- **المدرسة الليبرالية الكلاسيكية** : لقد ركزت من خلال رائدها الفيلسوف(إيمانويل كانت) الذي يمثل طليعة المذهب الليبرالي الدولي لحركة التنوير على مبدأ إحلال السلام كشرط للعدالة في السياسة الدولية، واتباع طرق التفاهم والتعاون في مجال محاسبة الجناة والقضاء على حالة الوحشية التي يعاني منها المجتمع الدولي والتي لا تخضع لأية قانون مما جعل حقوق الانسان على حافة عصر جديد من الانتهاكات في القرن الواحد والعشرين[35]، وجاءت أبرز

الطروحات الفكرية منتصف الستينيات حول تحقيق السلام من قبل الفيلسوف النمساوي(كارل بوبر) الذي رآه يبدأ عبر قيم التربية على قيم المواطنة العالمية، واستعادة الكرامة الإنسانية بغض النظر عن الاختلافات الأيديولوجية والجيوسياسية، إذ عدها شرطاً لتشييد السلام ومعالجة النزاعات بشكل سلمي في المجتمعات التي تؤمن بالديمقراطية والحوار والتعدد [36].

2- **المدرسة الواقعية :** لقد تعددت نظرة المدرسة الواقعية حول بناء السلام، فالواقعية الكلاسيكية رأت أن الإنسان يشكل خطراً على السلام في العلاقات بين الدول، فيما ذهبت الواقعية البنيوية إلى أن بنية النظام الدولي تتجه إلى الصراع، أما الواقعية الدفاعية فرأت عبر عالم السياسة الأمريكي (كينيث ولترز) أن الدول تسعى للقوة لضمان ما يكفي لأمنها فقط من دون السعي لتعظيم الهيمنة، وفي حال وجود دولة مهينة فأن القوى العظمي الدولية ستقوم بناء جيوشها وستشكل ائتلاف موازن ضدها إلى أن تصبح أقل أمناً وربما يصل الأمر لتدميرها، في حين رأى عالم السياسة الأمريكي (جون ميرشايمر) أن دول بموجب الواقعية الهجومية تسعى لزيادة قوتها لأقصى قدر ممكن مما يعيق السلام الدولي[37]، وعليه فالمدرسة الواقعية بمختلف أنواعها اختلفت في نظريتها حول القوة والسلام، إلا إنه بالمقابل يوجد اجماع بين هذه الأنواع على السلام يتقدم على العدالة وهو ما أوقعها في جدال كبير مع المدرسة المثالية حول حالة العنف وللاعدالة والصراع، إذ اتجهت المدرسة المثالية نحو العمل تسوية الصراعات باتباع الطرق السلمية من جهة، والعمل من جهة أخرى على منع الصراع، أما المدرسة الواقعية فقد اهتمت باستعمال القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية عند الضرورة لتسوية الصراعات ومنع حدوثها، وهنا جاء اهتمامها مشترك فيما يتعلق بـ"بناء القوة" و"بناء السلام" [38] .

3- **المدرسة الليبرالية الجديدة :** إذ كانت المدرسة الليبرالية ترى أن الاقتصاد خير طريق لتعزيز السلام بين الدول، إذ يدفعها للتعاون وتعظيم مصالحها ومكاسبها عبر التكامل الإقليمي الذي يعزز توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية والمؤسسية بين الدول، مما يفسح المجال للتفاوض والتعاون حيناً والمساومة والتراجع أحياناً، وإذ كانت المدرسة الواقعية ترى الحرب ممكن وقوعها بأي وقت بين الدول أما غالبة أو مغلوبة[39]، فإن المدرسة الليبرالية الجديدة جمعت "الواقعية والمثالية" إذا ترى أن الدول أطراف عقلانية تسعى لتعظيم قوتها ومصالحها؛ كونها الفاعل الرئيس للنظام الدولي خلاف ما يعتقد به المثاليون، لتبدو الليبرالية المؤسساتية الجديدة أقل تصلباً تجاه الواقعية، إذ ترى الفوضى في النظام الدولي صفة ملازمة للعلاقات الدولية، وأن التعاون الدولي ممكن تحققه عن طريق المؤسساتية "المؤسسات"، لتلبيه حاجات ومصالح الدول في مجالات التقنية والتجارة، وتقليل الحواجز وإزالة العقد والحساسيات بين الثقافات والشعوب، وهنا يرى عالم الاقتصاد الأمريكي (روبرت كيوهان) وعالم السياسة الأمريكي (جوزيف ناري) إنه منذ منتصف الثمانينات زاد التفاهم والترابط المعزز للسلام الديمقراطي على صعيد العلاقات الدولية تحت افترض "لا توجد حرب بين الدول الديمقراطية" [40]، وعليه تعتقد الليبرالية الجديدة أنه عن طريق الاعتماد المتبادل والتعاون الدولي يمكن الكل "الدول" أن يربح، عندما يتم توظيف وتنظيم التقارب الثقافي "القيمي" مع مستوى الأداء الاقتصادي يمكن الحصول على أكبر قدر من المكاسب، مما يساعد في تحسين مستوى معيشة المواطنين وتحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم يكاد احتمال الصراعات والحروب في تلك المجتمعات والدول منعدماً [41].

ويمكن القول: إن المدرسة الليبرالية الجديدة تؤكد أهمية العامل الاقتصادي والهياكل الاقتصادية في بناء التفاعلات الدولية بين مختلف دول العالم، لأنها ترى إن جميع التحديات الأمنية ذات جذور اقتصادية أسهمت في بلورتها وتفاقمها.

4- **مدرسة ما بعد الحداثة للأمن الدولي:** ركزت على أهمية بناء السلام واحترام حقوق الانسان في ظل النظام العالمي الجديد الذي شهد ثورة في المعلومات والاتصالات، واستبدال خطاب النزاعات القومية بخطاب الأمن الاجتماعي القائم على السلام والانسجام والالتزام بالمعايير الأخلاقية والثقافية لإنسان القرن الحادي والعشرين[42]، الذي يعاني من أزمة الذات والهوية والمواطنة، وأزمة الحقيقة حول التاريخ الإنساني للحروب والصراعات، التي تنهي في الأغلب بموت وجرح الملايين من المواطنين في مجتمعات ودول النزاعات، وتدمير المدن وتهجير سكانها ليصبحوا لاجئين ونازحين لمرحلة ما بعد النزاعات، كما حدث في عام 2014 لمدينة الموصل العراقية ذات التنوع الثقافي والعرقي التي تعرضت لهجوم عصابات تنظيم "داعش الإرهابي"، لذا فإن رؤية ما بعد الحداثة للأمن وبناء السلام هي رؤية جماعية للأمن لمرحلة ما بعد النزاع، ينادي بها القادة السياسيون في خطابهم الرسمي الذي يؤكد على جبر الضحايا من خلال تطبيق العدالة الانتقالية[43]، وعليه فإن مدرسة ما بعد الحداثة تركز على لغة الخطاب السياسي بوصفه أداة لكشف الحقائق وسياسة المعرفة التي تنبئ بالمستقبل، وهو ما يعبر عن الفيلسوف الفرنسي (ميشيل فوكو) بقوله: "لا شيء اضعف من نظام سياسي لا يكترث بالحقيقة، ولا شيء اخطر من نظام سياسي يدعي تحديد الحقيقة"، فالخطاب الرسمي حول الأمن بموجب استراتيجية مدرسة ما بعد الحداثة قابل للتأويل والتفسير والتفكيك؛ للكشف عن الحقيقة العالم الذي يشبه النص المتكون من البيانات والخطب الرسمية للأمن والتعاون الدولي والسلم والعدالة، ونزع بذور التفكير الواقعي الذي يجعل النص بنية مغلقة لا تسمح بتعدد المعنى، مما يؤكد على ان اللغة والخطاب أداة لبناء السلام ومنبر لوعي الشعوب لتمييز الصواب من الخطأ في ادارك خطر التهديد الأمني [44].

5- **مدرسة كوبنهاغن للأمن الدولي:** لقد فرضت متغيرات القرن الواحد والعشرين تحديات على أمن الإنسان والمجتمع والدولة في النظام الدولي، تمثلت بخطر الفضاء الإلكتروني والتطور التكنولوجي الذي على الرغم من أنه قلل المسافات بين الوحدات الدولية من جهة، إلا إنه من جهة أخرى يتم توظيفه من قبل الدول لتحقيق مصالحها بصورة غير شرعية تضر بالسلام الدولي لاسيما عندما يتم استعمال الفضاء الالكتروني والتطور التكنولوجي في صورته السلبية مثل توسع نطاق الصراعات الدولية، أو جعل الثقافة المحلية في مواجهة محاولات الهيمنة عليها، أو تخريب الممتلكات الثقافية وسرقتها واختراق المواقع الحكومية والتجسس، مما يقود إلى تغييرات على مستوى السيادة والشعب والحكومة[45]، وهنا أشار الكاتب الامريكي(باري بوزان) و الكاتب الدنماركي (أولي ويفر) إلى ضرورة توسيع الدراسات الأمنية النقدية خارج النطاق العسكري، مع أهمية التأكيد على الأمن السيبراني بتقنياته المتطورة مثل: التشفير والأمان السحابي والمشف عن طبيعة التهديدات بواسطة الذكاء الاصطناعي، و"الأمننة" على الصراعات والتهديدات المتنوعة التي تعيق بناء السلام[46]، مما يتطلب تحليل التهديدات الأمنية بوصفها ظاهرة علائقية عميقة تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والبيئية والعسكرية والمجتمعية، وتقوض قدرة الدولة وكياناتها المستقلة، وتماسك هيكلها الوظيفي والاجتماعي لاسيما توجد في تلك الدولة جماعات مهددة بخطر الفقر والمجاعة والهجرة والجرائم بسبب التعدد الثقافي واللغوي والديني، بالنتيجة تصبح هوية المجتمع قيمة مهددة في وجودها، وهنا تفترض مدرسة

كوبنهاغن أنه ينبغي على الدولة في سبيل بناء السلام التعاون مع محيطها الإقليمي والدولي في مجال القضايا الأمنية[47].

بناءً على ما سبق ذكره فإن لكل مدرسة فكرية لها مفهومها وتحليلها عن بناء السلام، فالمدرسة الواقعية تعطي أهمية لضرورة بناء السلام بين الدول المستقلة، أما المدرسة الليبرالية التقليدية فتركز على أمن وسلامة الأفراد، فيما تؤكد المدرسة الليبرالية الجديدة على حماية حقوق الأنسان وتحقيق السلام المؤدي الرفاهية، في حين تشمل مدرسة ما بعد الحداثة كل من الدول والأفراد في التمتع بالسلام والأمن، فيما تؤكد مدرسة كوبنهاغن على أهمية توافر مقومات الأمن والسلام للأقليات الثقافية في الدول أوالمجتمعات المتعددة الثقافات .

المبحث الثالث

مقومات التوفيق بين العدالة الانتقالية وبناء السلام

تسعى العدالة الانتقالية نحو إعادة بناء السلام ومعالجة الانتهاكات الجسيمة ضد حقوق الانسان، ورد الاعتبار للضحايا وتعويضهم عن التهميش والإقصاء، والعمل على مقاضاه الجناة وضمان عدم حدوث تلك الانتهاكات، مما يفترض لتحقيق ذلك وجود عدد من المقومات على الصعيد السياسي والثقافي يمكن توظيفها لإعادة هيكلة بناء مؤسسات العدالة الانتقالية المعنية التي تتطلع إلى تحقيق السلام المستدام بصورة فعلية، وهذا ما سيتم ايضاحه في مطلبين:

المطلب الأول

المقومات السياسية

أن تحقيق العدالة الانتقالية وبناء السلام في مجتمعات التعددية الثقافية يتوقف على وجود الإرادة السياسية التي تستهدف تعويض المتضررين أولاً، وعلى وجود المؤسسات السياسية الشرعية القائمة على سيادة القانون والمشاركة الشاملة لمختلف الفئات الاجتماعية والثقافية ثانياً، وإن تحقيق هذا الأمر يستلزم توافر عدد من الشروط :

1- **إعادة بناء المؤسسات السياسية:** إن إعادة بناء المؤسسات السياسية بصورة تمثل الأقليات الثقافية في مجتمعات ما بعد النزاع، وتسهم في تحقيق العدالة الانتقالية وتقدم ضمانات فعلية لعدم تكرار الإقصاء والتهميش، ومن أهم هذه الضمانات هي إصلاح أجهزة القضاء والشرطة والتعليم لتصبح ممثلة لكل مكونات الأقليات ومحصنة ضد التحيّز الهوياتي، الأمر الذي يعد ضرورة لنجاح العدالة الانتقالية وبناء الثقة المجتمعية وتحقيق الاستقرار والسلام، وهو ما تحقق على أرض الواقع في البوسنة والهرسك منذ "اتفاق دايتون" عام 1995 الذي تضمن إدخال إصلاحات على جهاز الشرطة والمؤسسات الأمنية من دون تحيز عرقي أو مذهبي[48]؛ وذلك لضمان تمثيل المكونات الثلاثة الرئيسية (الصرب، المسلمين، الكروات) في المؤسسة الأمنية في البوسنة التي تمكنت من تخطي العديد من العقبات الإدارية والأمنية وأهمها إنهاء الحرب بموجب "اتفاق دايتون" وعودة النازحين لمدنهم، مما عزز الاستقرار والسلام في البوسنة[49]، وفي هذا الشأن يرى الفيلسوف الأمريكي(فرانسيس فوكوياما) إن إعادة بناء المؤسسات في مرحلة ما بعد النزاع يجب أن يركز على التمثيل المؤسسي للأقليات والحياد الإداري الذي يعد شرطاً أساسياً لبناء السلام وتجاوز أسباب الصراع [50].

2- **التمثيل المتكافئ للأقليات الثقافية في هيئات العدالة الانتقالية :** يُعدّ الإشـــراك في تنفيذ برامج العدالة الانتقالية وإدارة مؤسساتها مثل: (لجان تقصي الحقائق، لجان جبر الضرر، لجان التسوية السياسية، والمؤسسات التعويضية) ضرورة لتحقيق شـفافية الهدف 16من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المسـتدامة والذي يتضـمن: "التشـجيع على إقامة مجتمعات مســـالمة لا يهمش فيها أحد، من أجل تحقيق التنمية المســـتدامة، وإتاحة إمكانية وصـــول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فاعلة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع" لاسيما في المجتمعات التي تعاني من انقسامات عميقة تحتاج إلى تمثيل عادل لكل مكوناتها لمرحلة ما بعد النزاع أو الحكم الاستبدادي، مما يعزز الثقة في مؤسسات العدالة ويسهم ببناء السـلام وبناء الدولة، ويسـاعد في تحديد الانتهاكات الجسـيمة ضـد حقوق الإنسـان والفئات المهمشـة وتعويضـهم برَد الاعتبار لهم[51]، والمثال على ذلك تأســيس "هيئة الحقيقة والكرامة" في تونس عام 2013 التي ضـــمت النســـاء، والإسـلاميين، الأمازيغ، واليسـاريين، بصـورة أعطتها شـرعية مجتمعية لعملها، وأسـهمت في تطبيق العدالة الانتقالية كأحد أهم جوانب التحول الديمقراطي في تونس بعد إقرار دســـتور عام 2014، إذ اشـــارت المادة 148النقطة9 " أن الدولة تتعهد بتنفيذ نظام العدالة الانتقالية"، ليتوســـع اختصـــاص هيئة الحقيقة والكرامة بمعالجة الانتهاكات المتعلقة بتزوير الانتخابات واختلاس الأموال العامة من قبل كبار المسـؤولين في الدولة[52]، وهنا أشـار رئيس حركة النهضـة (راشـد الغنوشـي) للجهود التي تبذلها هيئة الحقيقة والكرامة في حفظ "الذاكرة الوطنية" وتوثيق شـهادات المواطنين بمختلف أطيافهم السياسية والمجتمعية الذين تعرضوا لمختلف الانتهاكات لأكثر من نصف قرن، ورأى (الغنوشي) أن كشـف الحقيقة ورد الاعتبار لضـحايا الاسـتبداد يعد شـرط أسـاسـي لنجاح المصـالحة الوطنية الشـاملة وتعزيز الوحدة الوطنية، والتخلص من إرث الاستبداد الذي أعاق مسيرة تونس في صنع المستقبل المشرق لمواطنيها كافة [53].

3- **جبر الضـرر الجماعي:** لقد تعرضـت بعض المجتمعات المتعددة الثقافات لمختلف أشـكال الاجحاف والعبودية وجرائم الإبادة الجماعية التي قام بها الاسـتعمار الكولونيالي ضـد السـكان الأصـليين في القارة الأمريكية و(اسـتراليا، نيوزيلندا وميلانيزيا)، واستمرت تلك المعاناة مع ويلات الصـراع الأهلي لحقبة ما بعد الكولونيالية، مما دفع للجوء نحو آلية جبر الضـرر عبر تقديم التعويضـات المادية للجماعات المتضـررة بأكملها، بوصـفها جماعة مكونة من أفراد ينتمون لـــ"هوية جمعية"، فضـــلاً عن التعويضـــات المعنوية كالاعتذارات والتذكر الجماعي والاعتراف بالمســؤولية الإنســـانية تجاه الضـحايا، الأمر الذي يرسّخ العدالة الانتقالية ويعيد الاعتبار الجماعي للضـحايا ويسـهم ببناء السـلام المشـترك[54]، ومثال ذلك ما حدث في كولومبيا تم إقرار قانون الضـــحايا وإعادة الأراضـــي رقم (1448) عام 2011، وتنفيذ برنامج جبر الضـــرر والتعويض المادي وإعادة إعمار للمناطق الريفية التي تسـكنها الأقليات الأصـلية التي تعرضـت للأذى عام 1985على يد افراد الجماعات المسـلحة "القوات المسـلحة الثورية الكولومبية (FARC) الذين ارتكبوا انتهاكات ضـد حقوق الانسـان، وكذلك الحال مع جنوب أفريقيا التي قدمت فيها لجنة "جبر الضـرر" التابعة للجنة الحقيقة والمصـالحة المساعدات المالية والخدمات الطبية والتعليمية لأكثر من14,000شخص للأعوام من1996-2001[55]، أما في العراق فقد عانى ملايين الضـحايا على مر العقود من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسـان، ليتم بعد عام 2003 جبر الأضـرار عبر تقديم التعويض المادي للضـحايا، والمتضـررين بسـبب العمليات الحربية والأخطاء العسـكرية والعمليات الإرهابية الذين تم تعويضـــهم في عام 2009، ومع تحقيق العراق الانتصـــار على تنظيم "داعش الإرهابي" عام 2017 تم تقديم التعويضـــات المادية للضـــحايا والنازحين قدرت بأكثر من420 مليار دينار عراقي لأكثر من3.1 مليون شـــخص من

مختلف الطوائف والأقليات الدينية والثقافية، وذلك في صورة تعبر عن تطبيق إجراءات العدالة الانتقالية وبناء السلام لمرحلة ما بعد النزاع [56].

المطلب الثاني

المقومات الثقافية

إن تحقيق العدالة الانتقالية وبناء السلام في مجتمعات التعددية الثقافية لا يقتصر على توافر مقومات سياسية فقط، إنما يستلزم توافر عدة مقومات ثقافية تسهم في تعزيز التسامح واحترام الحوار الثقافي والتنوع الهوياتي والذاكرة الجماعية، وذلك من خلال:

1- **الاعتراف بالتعددية الثقافية :** يعد أحد المقومات الرئيسة للتوفيق بين العدالة والسلم الاهلي والاجتماعي في المجتمعات المتعددة الثقافات، إذ إن تعزيز وترسيخ القيم الثقافية التي تشجع على الاعتراف بحقوق الآخر يكون قبل التفكير بـ"الأنا"، فالتفكير بالحقوق الثقافية والاقتصادية والسياسية للأقليات يسهم بتعزيز المصالحة والتسامح والحوار والمشاركة في رسم السياسات العدالة، والاعتماد المتبادل القائم على التنسيق وحشد الجهود لأجل تخطي العنف والعمل على تحجيمه، والعبور لآفاق التعددية التنوع وبناء السلام الذي يقوم على اخلاقيات العمل على ضمان حقوق الأخر قبل حقك، وضمان حقوق الجميع بالأهمية والمستوى نفسه[57]، وهو ما دعا إليه الفيلسوف الكندي (ويل كيمليكا) بتأكيده على احترام الهويات الثقافية في إطار دولة ديمقراطية تعددية تعترف بثقافة الأقليات ما تفرع عنها من حقوق ذات بعد أخلاقي- سياسي كالعدالة والمساواة، والتطبيق الصحيح للديمقراطية القائمة على التعدد الثقافي والاعتراف بالآخر والتعايش معه بعيداً عن التهميش وطغيان الأغلبية[58]، وعليه فأنه لا يمكن تحقيق عدالة انتقالية في مجتمعات التعدد الثقافي من دون الاعتراف بالانتهاكات التي ترتكب ضد الجماعات والأفراد بسبب الانتماء الثقافي، فالاعتراف هنا يشكل مدخلاً اساسياً لتعزيز بناء السلام واحترام التنوع الثقافي ومعالجة آثار مظالم الماضي، مما يسهم في النهاية بإعادة الثقة الجماعية المفقودة لدى المكونات الثقافية في المجتمع والدولة [59]، والمثال على ذلك جنوب إفريقيا التي اعترفت فيها لجنة الحقيقة(1995–1998) بانتهاكات "نظام الأبارتهايد" القائم على الحرمان والفصل العنصري ضد الأقليات "السكان السود"، لينتهي هذا النظام باشتراك سكان جنوب افريقيا جميعاً بعمليات التفاوض والمصالحة الوطنية القائمة على الاعتراف المتبادل، واحترام التعدد الثقافي والتمتع بالحقوق المدنية والمواطنة المتساوية التي تعد شرطاً مسبقاً لبناء دولة مؤسسات دستورية وديمقراطية [60].

2- **بناء سردية تاريخية جامعة:** إن بناء سردية تاريخية جامعة من خلال ذاكرة جماعية شاملة تحتفظ بالروايات حول المظالم والانتهاكات يؤسس لترسيخ بناء الديمقراطية و"التنشئة السياسية" للأجيال الجديدة أولاً، وعدم نسيان ماضي مظالم وانتهاكات الضحايا ثانياً، والاعتراف بهم عبر برامج التعويض ثالثاً، ومثل ذلك ما حدث في الأرجنتين التي واجه النظام السياسي في عهد الرئيس السابق (راؤول ألفونسين) الذي انتخب في 30 أكتوبر عام 1983 تصاعد موجه الاستنكار الدولي ضد انتهاكات حقوق الإنسان، إذ وجه في خطابه للجنة الوطنية حول اختفاء الأشخاص أو الذين تعرضوا للظلم وتم فصلهم لأسباب سياسية بضرورة ادماجهم في المجتمع وتوظيفهم وتعويض عائلاتهم، وعد (ألفونسين) إن تحقيق هذا الأمر هو جزء من التحول الديمقراطي في الأرجنتين[61]، أما راوندا فقد قام الروانديون

بتنظيم المحاكم الشعبية "غاشاشا" التي قامت بمحاكمة جناة جرائم الإبادة الجماعية التي حدثت في عام 1994، وذلك من خلال جلسات علنية تم فيها الاستماع إلى الروايات المتعددة التي كشفت حقيقة أبشع جرائم الإبادة الجماعية للقرن العشرين وظهرت فيها عدالة المنتصر، واسهمت في تفكيك الرواية الرسمية والسردية الأحادية التي قدمتها الدولة[62]، وفي هذا الشأن يشير الفيلسوف الفرنسي (بول ريكور) إلى أهمية "الذاكرة النقدية" لمواجهة السلطة السياسية التي تمارس دوراً أساسياً واحتكارياً للتلاعب بالذاكرة على النحو الذي يخدم مصالحها أولاً، وثانياً بوصفها أداة لمساءلة الذات الجماعية عن السرديات حول الماضي، وتجاوز الروايات المتحيزة في المجتمعات المتعددة الثقافات التي تُغذي الصراعات في الهوية [63].

بناءً على ما سبق ذكره يمكن القول : أن صياغة سردية تاريخية عادلة وشاملة يسهم في بلورة هوية وطنية جامعة، بعيداً عن سردية الرواية الأحادية التي تقدمها الدولة لتغطية على الانتهاكات ضد الأقليات في مجتمعات التعددية الثقافية، مما يضعف من فرص المصالحة ويكرس الانقسام والتفكك، أما عندما تقترن السردية العادلة مع مراعاة جبر الضرر للأقليات الثقافية بمنحهم حق التمثيل في المؤسسات السياسية ومن ضمنها مؤسسات العدالة الانتقالية فأن ذلك يسهم في تحقيق بناء السلام العادل والمستدام .

الخاتمة

إنّ العلاقة بين العدالة الانتقالية وبناء السلام في المجتمعات المتعددة الثقافات علاقة جدلية معقدة، تتأثر بطبيعة الحال بالسياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية التي تحكم تلك المجتمعات، فالعدالة الانتقالية بما تتضمنه من تطور في آلياتها:(كشف الحقيقة، وجبر الضرر، والمساءلة)، تمثل وسيلة أساسية لمعالجة مخلفات الصراع والانطلاق نحو تعزيز الثقة بين المكونات المجتمعية وبناء السلام لمرحلة ما بعد الصراع، ومع ذلك فإن تطبيقها يصطدم بتحديات معقدة منها تباين الروايات التاريخية حول الانتهاكات وإقصاء بعض الجماعات والأقليات، واحتكار سردية الضحية والجاني من قبل مكونات محددة أو من قبل الدولة، وعليه فإن نجاح العدالة الانتقالية في تحقيق بناء السلام الشامل لمختلف الفئات والمكونات الاجتماعية مرهون بعدم تحول آلياتها إلى مجرد أدوات سياسية للإقصاء والانتهاكات ضد حقوق الإنسان في العالم المعاصر، الذي تتجه فيه المطالب الشعبية للبحث عن تحقيق برامج العدالة الانتقالية كمقدمة لشرعية الدول التي تستهدف تحقيق التوافق المجتمعي والاستقرار السياسي وتعزيز بناء السلام .

الاستنتاجات

1- إن العلاقة بين بناء العدالة الانتقالية وبناء السلام هي علاقة تفاعلية ؛ إذ إن نجاح كل منهما يعتمد على الآخر الذي يكمله، فغياب احدهما يعكس وجود علاقة جدلية لا سبيل لتحقيقها من دون الآخر.

2- إن بناء السلام المستدام يتطلب وجود بيئة قائمة على التسامح والمصالحة واحترام التنوع والتعدد الثقافي والمعالجة الشاملة والمنصفة لمظالم الماضي .

3- توضح التجارب التاريخية والنظريات على صعيد الفكر والواقع السياسي أن تحقيق التوازن بين بناء السلام والعدالة الانتقالية يتطلب سياسات متوازنة ومرنة قائمة على أساس الحوار المجتمعي الشامل، وعلى إدماج السرديات المتعددة في إطار وطني جامع .

4- ضرورة توافر إرادة سياسية واعية ومؤسسات مستقلة قادرة على تطبيق العدالة الانتقالية ومعالجة انتهاكات الماضي؛ لتكون جسراً نحو بناء مستقبل مشترك يقوم على المصالحة والتنمية المستدامة.

5- إن العدالة الانتقالية تكون أداة لبناء السلام الشامل والمتوازن إذا ما رُوعي في تصميمها التنوع والتعدد الثقافي والمجتمعي، الذي ينعكس في النهاية بنجاح عمليات وبرامج وآليات العدالة الانتقالية وبناء السلام معاً .

الهوامش :

[1] هند مالك حسن و اسعد طارش عبد الرضا، العدالة الانتقالية : دراسة في المفهوم والآليات، مجلة العلوم السياسية ، العدد(59)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2020،ص ص120-122.

[2] خميس دحام حميد، العدالة الانتقالية : دراسة مقارنة ما بين دولة جنوب أفريقيا والعراق، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2017،ص ص23-25.

(*) لقد نجحت بعض الدول في الوصول إلى الانتقال الديمقراطي مثل اسبانيا والبرتغال منذ عام 1974 التي عدها المفكر وعالم السياسة الأمريكي(هنتغتون) بداية الموجة الثالثة للديمقراطية وتطبيق العدالة الانتقالية مقابل تراجع حكم الدكتاتوريات العسكرية منذ منتصف الثمانينيات في أمريكا اللاتينية ودول شرق ووسط أوروبا وبعض الدول الأفريقية . ينظر : جواد الرباع ، العدالة الانتقالية وإشكالات الانتقال الديمقراطي: حالة المغرب، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد الرابع العدد (2)، جوان 2018، ص ص 45-46.

[3] خميس دحام حميد، العدالة الانتقالية : دراسة مقارنة ما بين دولة جنوب أفريقيا والعراق ، مصدر سبق ذكره، ص ص 25-26.

(**) تطورات العدالة الانتقالية منذ عام 1974 بإنشاء عدة هيئات منها "هيئة التحريات حول الاختفاء القسري" في أوغندا عام 1974، و"الهيئة الوطنية للتحريات" حول اختفاء الأشخاص في بوليفيا عام 1982 وفي الارجنتين عام 1983، أما الفلبين فأنشأت "الهيئة الرئاسية حول حقوق الأشخاص"، أما رواندا أنشأت "الهيئة الدولية للبحث حول انتهاكات حقوق الإنسان" عام 1990، وتشيلي أنشأت عام 1990 "الهيئة الوطنية حول الحقيقة والمصالحة" ثم أنشأت عام 1991 "الهيئة الوطنية للجبر والمصالحة"، أما السلفادور فأنشأت عام 1991 "لجنة تقصي الحقائق"، فيما أنشأت غواتيمالا "لجنة لبيان انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف"، وأنشأت جنوب إفريقيا عام 1995"لجنة الحقيقة والمصالحة"، أما سيراليون فقد كلفت عام 2000 "هيئة الحقيقة والمصالحة" لتحقيق العدالة الانتقالية، وهي الخطوة نفسها التي اتخذتها بيرو عام 2001 من خلال "هيئة الحقيقة والمصالحة"، وكذلك تيمور الشرقية من خلال "هيئة التلقي والحقيقة والمصالحة" فيما كلفت غانا عام 2002 "مفوضية المصالحة الوطنية"، والباراغواي عام 2003"هيئة الحقيقة والعدالة" وصربيا عام 2004 "هيئة الحقيقة والمصالحة" بمهمة المصالحة الوطنية، فيما أنشأت المغرب عام 2004 "هيئة الإنصاف والمصالحة" لجبر الضرر والمصالحة . للمزيد ينظر : كريم بو لعابي وسندة بن شعبان، أثبات الانتهاك في إطار العدالة الانتقالية، ط1، مجمع الأطرش للمشر وتوزيع الكتاب المختص، تونس، 2017، ص ص9-11.

[4] المصدر نفسه، ص ص 25-26.

[5] عبد الفتاح ماضي، العدالة الانتقالية : حل وسط ممكن لا يرضي احداً، في مجموعة مؤلفين: العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية : حالات عربية ودولية، تحرير : عبد الفتاح ماضي وعبده موسى، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، المجلد 1 ، 2022،ص ص18-19.

[6] المصدر نفسه، ص19.

[7] عبد القادر الهواري ، فقه العدالة الانتقالية، ط1، ببلومانيا للنشر والتوزيع، القاهرة، 2021، ص ص13-14.

[8] عامر حادي عبد الله الجبوري، العدالة الانتقالية ودور أجهزة الأمم المتحدة في إرساء مناهجها، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،2018،ص 39.

[9] عيسى محمود عبيد ، محكمة العدل الدولية ودورها في تطوير قواعد القانون الدولي الجنائي، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص106.

[10] محمود مفتاح، المحكمة الجنائية الدولية في ضوء القانون الدولي والقوانين الوطنية: (الإجراءات –الاختصاص-الضمانات)، ط1، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020، ص279-280.

[11] وردة الطيب، مقتضيات العدالة أمام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2015، ص62.

[12] عيسى محمود عبيد، محكمة العدل الدولية ودورها في تطوير قواعد القانون الدولي الجنائي، مصدر سبق ذكره، ص106.

[13] برايان مارك إيربسيايتيز ، المداوون الجرح ومتاعب المصالحة : في السعي وراء العدالة الانتقالية والتطوير المستمر في جنوب أفريقيا ، مطبعة مورنينغسد، نيويورك ، 2014، ص10.

[14] بدر حسن شافعي، تسوية الصراعات في أفريقيا: (نموذج الإيكواس)، ط1، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009، ص 34.

[15] شيراز محمد خضر، أصول الدبلوماسية، ط1، دار الاكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2022، ص 11.

[16] عادل ثجيل البديوي، الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية :دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكية،ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان،2015، ص ص 102-104.

[17] يوسي إم هانيماكي، الأمم المتحدة مقدمة قصيرة جداً، ترجمة : محمد فتحي خضر،(د.ط)، مؤسسة هنداوي سي آي سي، وندسور، 2017 ، ص ص16-18.

[18] طوني زيني، معركة السلام : رؤية من الخطوط الأمامية لقوة أمريكا وأهدافها، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2009،ص ص 30-31.
[19] وليد احمد الجرجري، دور الأمم المتحدة في إرســاء الديمقراطية :دراســة تحليلية تطبيقية في إطار القانون الدولي العام، ط1، شــركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2021،ص ص167-169.
[20] The Constructivism Paradigm : Erin McCandless and Timothy Donais, Generations of Constructing Peace and Peacebuilding, In Peacebuilding Paradigms:The Impact of Theoretical Diversity on Implementing Sustainable Peace, Edited by: Henry F. Carey, First publication, Cambridge University Press, New York ,2021, P132.
[21] علي غانم بو حمود، الإصلاح المالي وإعادة الاعمار في فترة الأزمات: دراسة تطبيقية مقارنة، ط1، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2023، ص ص116-119.
[22] حازم حمد موسى ، التحليل الاستراتيجي للنزاع وبناء السلام المستدام: دراسة في الركائز الثلاثية (النزاع-المصالحة، السلام)، ط1، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان،2021، ص ص 75-77.
[23] Adrian Little, Democracy and Northern Ireland: Beyond the Liberal Paradigm ? Palgrave , first published , Macmillan UK, London,2004, P22.
[24] آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسـني زينه،ط1، معهد الدراسـات الاسـتراتيجية،بغداد-بيروت،2006،ص ص9-18.
[25] علي عبود المحمداوي و حيدر ناظم محمد، مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني: دراســة في الأســس والمقومات والسـياق التاريخي، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2011، ص ص21-23.
[26] تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ضمن سلسلة النمائط الجامعية : منع الجريمة والعدالة الجنائية (8)، 2019، ص9.
[27] عبد النور منصوري، مقدمة في الصراع والمصالحة، ط1، دار نشر TASK Company ، لندن، 2024، ص ص113-118.
[28] عبد القادر دندن، الأمن والدراســات الأمنية في عالم متغير: منطلقات معرفية ونظرية لفهم البيئة الأمنية الدولية، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان،2025، ص ص56-57.
[29] يسرى كريم العلاق، الحكومة العالمية وتطورات النظام الدولي، ط1، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2020،ص ص215-216.
[30] جوستافو جوتسي، القوانين والحضارات : القانون الدولي تاريخه وفلسفته، ترجمة: حسين محمود، ط1، مشروع كلمة للترجمة، أبو ظبي، 2023، ص134.
[31] رنا أبو عمرة، البرازيل وشيلي والإكوادور وتجربة الترسيخ الديمقراطي، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2023، ص49 .
[32] طاهر حسو الزيباري، النظرية السوسيولوجية المعاصرة، ط1،دار البيروتي للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص ص469-470.
[33] نور الدين علوش، الفلسفة الألمانية المعاصرة: (مقالات وحوارات مختارة)،ط1، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 65.
[34] عبد الرزاق بلعقروز، التصاف بالتفلسف : التربية الفكرية ومسالك النهج،ط1، مركز نهوض للدراسات والبحوث، بيروت، 2022، ص ص 342-343.
[35] طارق محمد ذنون الطائي ، الأمن الدولي في القرن الواحد والعشــرين: ((ماهيته، مقترباته الفكرية العالمية، تحدياته غير التقليدية، وآفاقه المستقبلية))، ط1، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ص ص105-106.
[36] أماني غازي جرار، إرهاب الفكر وفكر الإرهاب، ط1، دروب للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص362.
[37] نسيبة أشرف، مقاومة الهيمنة في النظام العالمي: نحو عالمية بديلة، في مجموعة مؤلفين: نحو مدرسة حضـارية في حقل العلاقات الدولية، تحرير: نادية محمود مصطفى، ط1، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، القاهرة، 2023، ص 944.
[38] عبد النور منصوري، مقدمة في الصراع والمصالحة، مصدر سبق ذكره، ص ص 23-24.
[39] أحمد محمد أبو زيد، العلاقات اليمنية الخليجية الاخوة الأعداء، العربي للنشـر والتوزيع، ط1، العربي للنشـر والتوزيع، القاهرة، 2018،ص 240.
[40] يوسف محمد الصوافي، نظريات في العلاقات الدولية، ط1، منتدى المعارف، بيروت، 2013،ص ص65-67.
[41] أحمد محمد أبو زيد، العلاقات اليمنية الخليجية الاخوة الأعداء، مصدر سبق ذكره، ص 240.
[42] السيد يسين، الكونية والاصولية وما بعد الحداثة : أسئلة القرن الحادي والعشرين، ط1، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ج1، 1996،ص57.
[43] احمد فيصل علي و جاسم محمد طه، المشاهدات الشبابية في بناء استراتيجية السلام بعد انتهاء النزاعات المسلحة: الموصل انموذجاً، في مجموعة مؤلفين، العراق: التحديات الوطنية والدولية وسبل مواجهتها: رؤى مستقبلية، ط1، دار المعتز للنشر والتوزيع، 2014، ص346.
[44] نقلاً عن بدر الدين مصطفى، دروب ما بعد الحداثة، (د.ط)، مؤسسة هنداوي سي آي سي، وندسور،2021،ص ص43-44.
[45] عادل عبد الصادق، العلاقات الدولية والفضاء الالكتروني : دراسة في النظرية والتطبيق، ط3، المركز العربي للأبحاث الفضاء الالكتروني، القاهرة، 2016،ص86.
[46] علي بن أحمد بن طزاز ، الأمن السيبراني ضرورة الوعي وحتمية التطبيق، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2025، ص34.
[47] إبراهيم محمد الزنداني و بكيل أحمد الزنداني، الجرائم الســيبرانية ودور الســياســة الجنائية في مواجهتها والحد منها وأثرها على الأمن الدولي،ط1، دار الكتب اليمنية للطباعة والنشر، صنعاء، 2021،ص ص 45-50.
[48] International Crisis Group, Policing the Police in Bosnia: A Further Reform Agenda, Balkans Report No. 130, Sarajevo-Brussels, 2002. PP 1- 4 .
[49] أحمد نوري النعيمي، عملية صـنع القرار في السـياسـة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا،ط1، دار زهران للنشـر والتوزيع، عمان، 2011، ص 102.

[50] Monalisa Adhikari, Statebuilding Beyond West ern Interventions: Rising Powers, Emerging Modes of Institution-Building, and the Implications for Peace Studies, Journal of Global Security Studies, 10(2),2025, P 5.

[51] أماندا كاتس باريل، تخطي عمليات الانتقال نحو التحول : التفاعل بين العدالة الانتقالية وبناء الدستور، ورقة السياسات رقم (22)، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم ، 2021، ص ص11-14.

[52] محمد ليمام، العدالة الانتقالية: المجتمع المدني والنخب، في مجموعة مؤلفين: العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية: التجربة التونسية، تحرير: مهدي مبروك،ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، المجلد 2، 2022، ص ص215-218 .

[53] الغنوشـــي يزور هيئة الحقيقة والكرامة، متاح على شـــبكة المعلومات الدولية الانترنت https://www.tunisien.tn/ تاريخ الزيارة 2025/10/15 .

[54] دانكن إيفيزون، الاجحاف التاريخي، مجموعة مؤلفين: دليل أكســفورد للنظرية الســياســية، تحرير: جون س.داريوك وبوني هوينغ وآن فيليبس، ترجمة : بشير محمد الخضرا، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2022، ص ص 685-688.

[55] Clara Sandoval and Miriam Puttick, Reparations for the Victims of Conflict in Iraq :Lessons learned from Ceasefire Centre for Civilian Rights and comparative practice, Minority Rights Group International , UK, November 2017, PP 15-16.

[56] Ibid., P.36.

[57] خضر دوملي، كتابات في بناء السلام والتعايش، ط1، مطبعة خاني، دهوك، 2014،ص 18.

[58] ويل كيمليكا، أوديسيا التعددية الثقافية: سبر السياسات الجديدة في التنوع، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام،(د.ط)، مؤسسة هنداوي سي آي سي، وندسور، 2024، ص ص8-10.

[59] Priscilla B. Hayner, Unspeakable Truths: Transitional Justice and the Challenge of Truth Commissions, Second Edition ,Routledge ,London, 2011, p 75.

[60] كاري إي.سميث و مارغوت لايت، الأخلاق والسياسة الخارجية، ترجمة : فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005،ص88.

[61] محمد أحمد بنيس، لجان الحقيقة في أمريكا اللاتينية: دراسة مقارنة في ديناميات التأسيس وسياسات الذاكرة، مجلة سياسات عربية، العدد(44)، الدوحة ، مايو2020، ص ص79-81.

[62] Ekaterina Balabanova ، الإعلام وحقوق الإنسان، ترجمة: عاصم سيد عبد الفتاح، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة،2017، ص ص161-162.

[63] مروة فكري و عمرو عثمان، الثقافة السياسية والإنترنت ومفارقة الذاكرة الجمعية: دروس من ثورة 25 يناير 2011 في مصر، في مجموعة مؤلفين: الثقافة السياسية : دراسات في المنطقة العربية وعنها، تحرير : محمد حمشي، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2025، ص157.

قائمة المصادر

القرآن الكريم

أولاً: الكتب

1- إبراهيم محمد الزنداني و بكيل أحمد الزنداني، الجرائم السيبرانية ودور السياسة الجنائية في مواجهتها والحد منها وأثرها على الأمن الدولي،ط1، دار الكتب اليمنية للطباعة والنشر، صنعاء، 2021.

2- أحمد محمد أبو زيد، العلاقات اليمنية الخليجية الاخوة الأعداء، العربي للنشر والتوزيع، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018.

3- أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011 .

4- آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينه،ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد-بيروت،2006.

5- أماني غازي جرار، إرهاب الفكر وفكر الإرهاب، ط1، دروب للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

6- بدر الدين مصطفى، دروب ما بعد الحداثة، (د.ط)، مؤسسة هنداوي سي آي سي، وندسور،2021.

7- بدر حسن شافعي، تسوية الصراعات في أفريقيا: (نموذج الإيكواس)، ط1، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009 .

8- برايان مارك إيربسيايتيز ، المداوون الجرح ومتاعب المصالحة : في السعي وراء العدالة الانتقالية والتطوير المستمر في جنوب أفريقيا ، مطبعة مورنينغسد، نيويورك ، 2014.

9- جوستافو جوتسي، القوانين والحضارات : القانون الدولي تاريخه وفلسفته، ترجمة حسين محمود، ط1، مشروع كلمة للترجمة، أبو ظبي، 2023.

10- حازم حمد موسى ، التحليل الاستراتيجي للنزاع وبناء السلام المستدام: دراسة في الركائز الثلاثية (النزاع-المصالحة، السلام)، ط1، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان،2021.

11- خضر دوملي، كتابات في بناء السلام والتعايش، ط1، مطبعة خاني، دهوك، 2014.

12- خميس دحام حميد، العدالة الانتقالية : دراسة مقارنة ما بين دولة جنوب أفريقيا والعراق، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2017 .

13- رنا أبو عمرة، البرازيل وشيلي والإكوادور وتجربة الترسيخ الديمقراطي، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2023.

14- السيد يسين، الكونية والاصولية وما بعد الحداثة : أسئلة القرن الحادي والعشرين، ط1، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ج1، 1996.

15- شيراز محمد خضر، أصول الدبلوماسية، ط1، دار الاكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2022.

16- طارق محمد ذنون الطائي ، الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين: ((ماهيته، مقترباته الفكرية العالمية، تحدياته غير التقليدية، وآفاقه المستقبلية))، ط1، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2021 .

17- طاهر حسو الزيباري، النظرية السوسيولوجية المعاصرة، ط1،دار البيروتي للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

18- طوني زيني، معركة السلام : رؤية من الخطوط الأمامية لقوة أمريكا وأهدافها،ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2009.

19- عادل عبد الصادق، العلاقات الدولية والفضاء الالكتروني : دراسة في النظرية والتطبيق، ط3، المركز العربي للأبحاث الفضاء الالكتروني، القاهرة، 2016.

20- عادل ثجيل البديوي ، الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية :دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكية ، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان،2015.

21- عامر حادي عبد الله الجبوري، العدالة الانتقالية ودور أجهزة الأمم المتحدة في إرساء مناهجها، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،2018.

22- عبد الرزاق بلعقروز، التصاف بالتفلسف : التربية الفكرية ومسالك النهج، ط1،مركز نهوض للدراسات والبحوث، بيروت، 2022 .

23- عبد القادر الهواري ، فقه العدالة الانتقالية، ط1، ببلومانيا للنشر والتوزيع، القاهرة،2021.

24- عبد القادر دندن، الأمن والدراسات الأمنية في عالم متغير: منطلقات معرفية ونظرية لفهم البيئة الأمنية الدولية، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان،2025.

25- عبد النور منصوري، مقدمة في الصراع والمصالحة،ط1، دار نشر TASK Company ، لندن، 2024.

26- علي بن أحمد بن طزاز ، الأمن السيبراني ضرورة الوعي وحتمية التطبيق، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2025.

27- علي عبود المحمداوي و حيدر ناظم محمد، مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني: دراسة في الأسس والمقومات والسياق التاريخي،دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2011.

28- علي غانم بو حمود، الإصلاح المالي وإعادة الاعمار في فترة الأزمات: دراسة تطبيقية مقارنة، ط1، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2023.

29- عيسى محمود عبيد ، محكمة العدل الدولية ودورها في تطوير قواعد القانون الدولي الجنائي، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2019 .

30- ويل كيمليكا، أوديسيا التعددية الثقافية: سبر السياسات الجديدة في التنوع، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام،(د.ط)، مؤسسة هنداوي سي آي سي، وندسور، 2024.

31- كاري إي.سميث و مارغوت لايت، الأخلاق والسياسة الخارجية، ترجمة : فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005.

32- كريم بو لعابي وسندة بن شعبان، أثبات الانتهاك في إطار العدالة الانتقالية، ط1، مجمع الأطرش للمشر وتوزيع الكتاب المختص، تونس، 2017**.**

33- محمد حمشي وآخرون: الثقافة السياسية : دراسات في المنطقة العربية وعنها ، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2025 .

34- مهدي مبروك وآخرون: العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية: التجربة التونسية ،ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، المجلد 2، 2022 .

35- نادية محمود مصطفى وآخرون : نحو مدرسة حضارية في حقل العلاقات الدولية، ط1، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، القاهرة، 2023.

36- عبد الفتاح ماضي وعبده موسى وآخرون، العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية : حالات عربية ودولية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ، المجلد 1 ، 2022.

37- عدنان خلف حميد وآخرون، العراق: التحديات الوطنية والدولية وسبل مواجهتها: رؤى مستقبلية، ط1، دار المعتز للنشر والتوزيع، 2014.

38- جون س.داريوك وبوني هوينغ وآن فيليبس وآخرون، دليل أكسفورد للنظرية السياسية، ترجمة : بشير محمد الخضرا، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2022.

39- محمود مفتاح، المحكمة الجنائية الدولية في ضوء القانون الدولي والقوانين الوطنية: (الإجراءات – الاختصاص-الضمانات)، ط1، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020 .

40- نور الدين علوش الفلسفة الألمانية المعاصرة: (مقالات وحوارات مختارة)، ،ط1، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2020.

41- وردة الطيب، مقتضـــيات العدالة أمام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، ط1، المركز القومي للإصـــدارات القانونية، القاهرة، 2015.

42- وليد احمد الجرجري، دور الأمم المتحدة في إرســـاء الديمقراطية :دراســـة تحليلية تطبيقية في إطار القانون الدولي العام، ط1، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2021.

43- يسرى كريم العلاق، الحكومة العالمية وتطورات النظام الدولي، ط1، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2020.

44- يوسف محمد الصوافي، نظريات في العلاقات الدولية، ط1، منتدى المعارف، بيروت، 2013.

45- يوسـي إم هانيماكي، الأمم المتحدة مقدمة قصـيرة جداً، ترجمة : محمد فتحي خضـر،(د.ط)، مؤسـسـة هنداوي سـي آي سي، وندسور، 2017.

46- Ekaterina Balabanova ، الإعلام وحقوق الانســـان، ترجمة: عاصـــم ســـيد عبد الفتاح، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة،2017.

ثانياً : المجلات العلمية

1- جواد الرباع ، العدالة الانتقالية وإشكالات الانتقال الديمقراطي: حالة المغرب، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد الرابع العدد (2)، جوان 2018.

2- محمد أحمد بنيس، لجان الحقيقة في أمريكا اللاتينية: دراســة مقارنة في ديناميات التأســيس وســياســات الذاكرة، مجلة سياسات عربية، العدد(44)، الدوحة ، مايو2020.

3- هند مالك حسن و اسعد طارش عبد الرضـا، العدالة الانتقالية : دراسـة في المفهوم والآليات، مجلة العلوم السياسية ، العدد(59)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2020.

ثالثاً: التقارير الدولية

1- أماندا كاتس باريل، تخطي عمليات الانتقال نحو التحول : التفاعل بين العدالة الانتقالية وبناء الدســـتور، ورقة السياسات رقم (22)، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم ، 2021 .

2- تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ضـمن سـلسـلة النمائط الجامعية : منع الجريمة والعدالة الجنائية (8)، 2019.

رابعاً: شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) :

1- الغنوشـــي يزور هيئـة الحقيقـة والكرامـة، متـاح على شـــبكـة المعلومـات الـدوليـة الانترنـت https://www.tunisien.tn/ تاريخ الزيارة 2025/10/15 .

خامساً : الكتب الأجنبية

1- Adrian Little, Democracy and Northern Ireland: Beyond the Liberal Paradigm?, first published , Palgrave Macmillan UK, London,2004.

2- Erin McCandless and Timothy Donais, Generations of Constructing Peace : The Constructivism Paradigm and Peacebuilding, In Peacebuilding Paradigms:The Impact of

Theoretical Diversity on Implementing Sustainable Peace, Edited by: Henry F. Carey, First publication, Cambridge University Press, New York ,2021.

3- International Crisis Group, Policing the Police in Bosnia: A Further Reform Agenda, Balkans Report No. 130, Sarajevo-Brussels, 2002.

4- Monalisa Adhikari, Statebuilding Beyond West ern Interventions: Rising Powers, Emerging Modes of Institution-Building, and the Implications for Peace Studies, Journal of Global Security Studies, 10(2),2025.

5- Priscilla B. Hayner, Unspeakable Truths: Transitional Justice and the Challenge of Truth Commissions, Second Edition ,Routledge ,London, 2011.

6- Clara Sandoval and Miriam Puttick, Reparations for the Victims of Conflict in Iraq :Lessons learned from comparative practice, Ceasefire Centre for Civilian Rights and Minority Rights Group International , UK, November 2017 .

List of Sources

First: Books

1- Ibrahim Muhammad al-Zindani and Bakil Ahmad al-Zindani, Cybercrimes and the Role of Criminal Policy in Confronting and Reducing Them and Their Impact on International Security, 1st ed., Yemeni Book House for Printing and Publishing, Sana'a, 2021.

2- Ahmad Muhammad Abu Zaid, Yemeni-Gulf Relations: Brotherly Enemies, 1st ed., Arab Publishing and Distribution, Cairo, 2018.

3- Ahmad Nouri al-Nuaimi, The Decision-Making Process in Foreign Policy: The United States of America as a Model, 1st ed., Zahran Publishing and Distribution House, Amman, 2011.

4- Arend Lijphart, Consociational Democracy in a Pluralistic Society, translated by Hosni Zeina, 1st ed., Institute for Strategic Studies, Baghdad-Beirut, 2006.

5- Amani Ghazi Jarar, The Terrorism of Thought and the Thought of Terrorism, 1st ed., Daroub Publishing and Distribution, Amman, 2016.

6- Badr al-Din Mustafa, Paths of Postmodernism, (n.d.), Hindawi Foundation CIC, Windsor, 2021.

7- Badr Hassan Shafei, Conflict Resolution in Africa: (The ECOWAS Model), 1st ed., University Publishing House, Cairo, 2009.

8- Brian Mark Erbseaitz, Wound Healers and the Troubles of Reconciliation: In Pursuit of Transitional Justice and Ongoing Development in South Africa, Morningside Press, New York, 2014.

9- Gustavo Gutsi, Laws and Civilizations: International Law, Its History and Philosophy, translated by Hussein Mahmoud, 1st ed., Kalima Project for Translation, Abu Dhabi, 2023.

10- Hazem Hamad Moussa, Strategic Analysis of Conflict and Sustainable Peacebuilding: A Study of the Three Pillars (Conflict-Reconciliation, Peace), 1st ed., Dar Al-Akademioun Publishing and Distribution Company, Amman, 2021.
11- Khader Domli, Writings on Peacebuilding and Coexistence, 1st ed., Khani Press, Duhok, 2014.
12- Khamis Daham Hamid, Transitional Justice: A Comparative Study between South Africa and Iraq, 1st ed., Dar Al-Jinan Publishing and Distribution, Amman, 2017.
13- Rana Abu Amra, Brazil, Chile, and Ecuador: The Experience of Democratic Consolidation, 1st ed., Al-Arabi Publishing and Distribution, Cairo, 2023.
14- Al-Sayed Yassin, Universalism, Fundamentalism, and Postmodernism: Questions of the 21st Century, 1st ed., The Academic Library, Cairo, Vol. 1, 1996.
15- Shiraz Muhammad Khader, Principles of Diplomacy, 1st ed., The Academy for Printing, Publishing, and Distribution, 2022.
16- Tariq Muhammad Dhunoun Al-Ta'i, International Security in the Twenty-First Century: Its Nature, Global Intellectual Approaches, Unconventional Challenges, and Future Prospects, 1st ed., Dar Al-Akademiyoun for Publishing and Distribution, Amman, 2021.
17- Taher Hasou Al-Zibari, Contemporary Sociological Theory, 1st ed., Dar Al-Bayrouti for Publishing and Distribution, Amman, 2016.
18- Tony Zaini, The Battle for Peace: A View from the Front Lines of American Power and its Objectives, 1st ed., Al-Obaikan Library, Riyadh, 2009.
19- Adel Abdel-Sadek, International Relations and Cyberspace: A Study in Theory and Application, 3rd ed., Arab Center for Cyberspace Research, Cairo, 2016.
20- Adel Thajil Al-Badawi, The Strategic Perception of the United States of America: A Study in Geopolitical Principles, 1st ed., Dar Al-Jinan for Publishing and Distribution, Amman, 2015.
21- Amer Hadi Abdullah Al-Jubouri, Transitional Justice and the Role of UN Bodies in Establishing its Approaches, 1st ed., Arab Center for Publishing and Distribution, Cairo, 2018.
22- Abdul Razzaq Balakrouz, Acquiring Understanding Through Philosophy: Intellectual Education and Approaches, 1st ed., Nahda Center for Studies and Research, Beirut, 2022.
23- Abdul Qader Al-Hawari, The Jurisprudence of Transitional Justice, 1st ed., Bibliomania for Publishing and Distribution, Cairo, 2021.
24- Abdul Qader Dandan, Security and Security Studies in a Changing World: Epistemological and Theoretical Foundations for Understanding the International Security Environment, 1st ed., Academic Book Center, Amman, 2025.
25- Abdul Nour Mansouri, Introduction to Conflict and Reconciliation, 1st ed., TASK Company, London, 2024.
26- Ali bin Ahmed bin Tazaz, Cybersecurity: The Necessity of Awareness and the Imperative of Implementation, 1st ed., Academic Book Center, Amman, 2025.

27- Ali Aboud Al-Muhammadawi and Haider Nazim Muhammad, Approaches to Democracy and Civil Society: A Study of Foundations, Components, and Historical Context, Safahat House for Studies and Publishing, Damascus, 2011.

28- Ali Ghanem Bou Hamoud, Financial Reform and Reconstruction During Crises: A Comparative Applied Study, 1st ed., Raslan House for Printing, Publishing, and Distribution, Damascus, 2023.

29- Issa Mahmoud Obeid, The International Court of Justice and its Role in Developing the Rules of International Criminal Law, 1st ed., Amjad House for Publishing and Distribution, Amman, 2019.

30- 30. Will Kymlicka, Multicultural Odyssey: Exploring New Politics in Diversity, translated by Imam Abdel Fattah Imam, (n.d.), Hindawi CIC Foundation, Windsor, 2024.

31- Carrie E. Smith and Margot Light, Ethics and Foreign Policy, translated by Fadel Jatkar, Al-Obaikan Library, Riyadh, 2005.

32- Karim Bou Laabi and Senda Ben Chaabane, Proving Violations in the Framework of Transitional Justice, 1st ed., Al-Atrash Complex for Publishing and Specialized Book Distribution, Tunis, 2017.

33- Mohamed Hamchi et al., Political Culture: Studies in and about the Arab Region, 1st ed., Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, 2025.

34- Mehdi Mabrouk et al., Transitional Justice and Democratic Transition in Arab Countries: The Tunisian Experience, 1st ed., Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, Vol. 2, 2022.

35- Nadia Mahmoud Mustafa et al., Towards a Civilizational School in the Field of International Relations, 1st ed., Center for Civilization Studies and Research, Cairo, 2023.

36- Abdel Fattah Madi, Abdo Moussa et al., Transitional Justice and Democratic Transition in Arab Countries: Arab and International Cases, 1st ed., Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, Vol. 1, 2022.

37- Adnan Khalaf Hamid et al., Iraq: National and International Challenges and Ways to Confront Them: Future Visions, 1st ed., Dar Al-Mu'taz for Publishing and Distribution, 2014.

38- John S. Darriock, Bonnie Hoying, Anne Phillips et al., The Oxford Handbook of Political Theory, translated by Bashir Muhammad Al-Khadra, 1st ed., Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, 2022.

39- Mahmoud Muftah, The International Criminal Court in Light of International Law and National Laws: (Procedures – Jurisdiction – Guarantees), 1st ed., Egyptian Publishing and Distribution, Cairo, 2020.

40- Nour El-Din Alloush, Contemporary German Philosophy: (Selected Articles and Dialogues), 1st ed., Al-Yazoudy Scientific Publishing and Distribution House, Amman, 2020.

41- Warda Al-Tayeb, The Requirements of Justice before the Permanent International Criminal Court, 1st ed., National Center for Legal Publications, Cairo, 2015.

42- Walid Ahmed Al-Jarjeri, The Role of the United Nations in Establishing Democracy: An Analytical and Applied Study within the Framework of Public International Law, 1st ed., Dar Al-Akademioun Publishing and Distribution Company, Amman, 2021.

43- Yusra Karim Al-Alaq, Global Government and Developments in the International System, 1st ed., Dar Al-Khaleej Publishing and Distribution House, Amman, 2020.

44- Youssef Muhammad Al-Sawafi, Theories in International Relations, 1st ed., Al-Maaref Forum, Beirut, 2013.

45- Yossi M. Hanemaki, The United Nations: A Very Short Introduction, translated by Muhammad Fathi Khader, (n.d.), Hindawi CIC Foundation, Windsor, 2017.

46- Ekaterina Balabanova, Media and Human Rights, translated by: Assem Sayed Abdel Fattah, 1st edition, Arab Group for Training and Publishing, Cairo, 2017.

Second: Scientific Journals

1- 1. Jawad al-Ruba'i, Transitional Justice and the Challenges of Democratic Transition: The Case of Morocco, Journal of Law and Political Science, Volume 4, Issue 2, June 2018.

2- Muhammad Ahmad Bennis, Truth Commissions in Latin America: A Comparative Study of the Dynamics of Establishment and Politics of Memory, Arab Policies Journal, Issue 44, Doha, May 2020.

3- Hind Malik Hassan and Asaad Tarish Abdul-Ridha, Transitional Justice: A Study of the Concept and Mechanisms, Journal of Political Science, Issue 59, College of Political Science, University of Baghdad, 2020.

Third: International Reports

1- Amanda Katz Barrell, "Moving from Transition to Transformation: The Interplay Between Transitional Justice and Constitution Building," Policy Paper No. 22, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Stockholm, 2021.

2- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) Report, University Models Series: Crime Prevention and Criminal Justice (8), 2019.

Fourth: The Internet:

1- 1- Ghannouchi visits the Truth and Dignity Commission, available on the Internet https://www.tunisien.tn/ Date of visit 15/10/2025.

Fifth: Foreign Books

1- Adrian Little, Democracy and Northern Ireland: Beyond the Liberal Paradigm?, first published , Palgrave Macmillan UK, London,2004.

2- Erin McCandless and Timothy Donais, Generations of Constructing Peace : The Constructivism Paradigm and Peacebuilding, In Peacebuilding Paradigms :The Impact of Theoretical Diversity on Implementing Sustainable Peace, Edited by: Henry F. Carey, First publication, Cambridge University Press, New York ,2021.

3- International Crisis Group, Policing the Police in Bosnia: A Further Reform Agenda, Balkans Report No. 130, Sarajevo-Brussels, 2002.

4- Monalisa Adhikari, Statebuilding Beyond West ern Interventions: Rising Powers, Emerging Modes of Institution-Building, and the Implications for Peace Studies, Journal of Global Security Studies, 10(2),2025.

5- Priscilla B. Hayner, Unspeakable Truths: Transitional Justice and the Challenge of Truth Commissions, Second Edition ,Routledge ,London, 2011.

6- Clara Sandoval and Miriam Puttick, Reparations for the Victims of Conflict in Iraq :Lessons learned from comparative practice, Ceasefire Centre for Civilian Rights and Minority Rights Group International , UK, November 2017 .